

دور الفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية من خلال
كتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا"
لأبي زيد ولي الدين عبد الرحمان بن خلدون (ت808هـ).

*Role Al Fuqaha in political and administratif life in the
Marinid state through
The book*

« *Introducing Ibn Khaldun and his journey west and east* »
*For
Abu Zaid Wali al-Din Abdul Rahman bin Khaldoun
(808hijri).*

د. هشام بن سالم*

قسم التاريخ؛ جامعة الجزائر(2)؛ (الجزائر).

البريد الإلكتروني: bensalemhicham868@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/10/18؛ تاريخ القبول: 2020/01/20؛ تاريخ النشر: 2020/04/16

المخلص:

يعد كتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا" مصدرا مهما لتقصي دور الفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية، والوظائف التي تولوها، فضلا عن مجالات مشاركتهم من خلال الوعظ والنصح للسلطين المرينيين، وأيضا الاهتمام بأمر العائلة السلطانية المرينية، وتأتي أهمية هذا المقال في إبراز جوانب مهمة من أدوار الفقهاء وحضورهم المستمر في العصور الإسلامية المختلفة، ومدى قدرتهم على التأثير على السلطة المرينية من خلال الوظائف التي أسندت إليهم كالقضاء والفتوى والسفارة والكتابة وغيرها، بالإضافة إلى انتهاجهم

أسلوب الوعظ والنصح للسلاطين المرينيين، فقد رأوه مناسب في حالات التغيير والأكثر تأثيراً على قرارات السلطين، كما تعدى دورهم إلى الاهتمام بشأن السلطان الخاص وعائلته في مناسبات كثيرة. وهذه الدراسة لا تكشف عن أهمية المادة التاريخية التي حواها كتاب "التعريف" فقط، بل يمكن اعتبارها شاهداً على قيمة كتب الرحلات والفهارس والبرامج والمعاجم والمشيخة، وعلى مدى أهميتها في دراسة جوانب التاريخ السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والحضاري.

الكلمات المفتاحية: الفقهاء؛ الدولة المرينية؛ ابن خلدون؛ القضاء؛ السياسة.

Abstract:

The book "Introducing of Ibn Khaldun and his journey to the west and the east," an important source for tracing the role of al fuqaha' in the political and administrative life in Marinid state, and the jobs that they had assumed, as well as the areas of participation through preaching and advising the sultans Meridinide, and also take care of the family Bowl Marinid, and the importance of this article highlighting the important aspects of the roles of jurists and continuous presence in the different Islamic eras, and their ability to influence the Marinid power through the functions assigned to them such as the judiciary and the fatwa and the embassy, writing, etc., in addition to deferrals preaching and advising the sultans Meridinide style, they saw him suitable in cases of change and most influential the decisions of the sultans, and exceeded their attention on the private Sultan and his family on occasions. the study does not reveal the importance of the historical material that Moualem book "definition" only, but can be considered a testament to the value of books trips and catalogs, programs and dictionaries, the presbytery, and the extent of its importance in study aspects of political, administrative, economic, social.

Key words: al fuqaha'; marinid dynasty; Ibn Khaldun;
judiciary; politics.

مقدمة:

يعتبر كتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا" مصدرا مهما لاستقصاء دور الفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في دولة بني مرين، وذلك انطلاقا من أن عبد الرحمان بن خلدون هو نفسه أحد الفقهاء الذين شاركوا في بلورة الواقع السياسي والعلمي للمنطقة، كما يعد شاهد عيان لكثير من الأحداث والوقائع التي جرت في عصره، وخصوصا ظهور أربع دول، التي سعت إلى السيطرة والتوسع على حساب بعضها البعض، بالإضافة إلى اشتداد ضغط النصارى الإسبان على مملكة بني الأحمر في غرناطة، وتأثير ذلك على بلاد المغرب سياسيا وعلميا، ومع ذلك فهذا الكتاب؛ قد استقصى لنا إلى حد كبير واقع الحياة السياسية الإدارية، فهو يعد من المصادر القلائل التي أرخت لبلاد المغرب والأندلس، وأظهرت لنا حجم التغيرات التي عرفتها، ومدى التناقضات في المجتمع المغربي، وكذلك سعي السلطات السياسية الحاكمة إلى استقطاب الفقهاء وإشراكهم في الحياة السياسية والإدارية بكل مجالاتها وميادينها، نظرا لمكانتهم في المجتمع الإسلامي المغربي.

لذا يحاول هذا المقال سبر أغوار الدور المحوري للفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية، ومدى قدرتهم على التأثير على السلطة والمجتمع والتفاعل مع كليهما في المحطات الكبرى التي عرفتها هذه الفترة، من خلال مقارنة تستطق محتوى هذا المصدر، وتعيد ترميم ما تناثر في غيره لتشكيل منطلقات جديدة تسعى لبناء التصور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والفكري الحقيقي، الذي تشكل عبر العصور الإسلامية التي عرفتها بلاد المغرب الإسلامي.

ترجمة مؤلف الكتاب العلامة عبد الرحمان بن خلدون (ت808هـ):

ابتدأ عبد الرحمان بن خلدون كتابه بذكر نسبه، حيث يقول: "...عبد الرحمان بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن جابر بن محمد بن إبراهيم بن

عبد الرحمان بن خلدون... " (ابن خلدون، ع. 2004م: 24)، كما أشار إلى أصل بيت بني خلدون الذي يرجع إلى حضرموت، وأنهم من عرب اليمن استقروا في إشبيلية بالأندلس بعد مشاركتهم في الفتح الإسلامي، حيث دخلها جدهم الأعلى "خلدون"، وأضحى بيتهم من البيوتات المشهورة ذات الشأن والجاه والعلم، ثم انتقلوا إلى تونس بإفريقية بعد سقوط إشبيلية في يد الجلائقة الإسبان في منتصف المائة السابعة (ابن خلدون، ع. 2004: 27). أما مولده فقد ذكر أنه ولد في غرة رمضان سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة، وأتبع حديثه بالكلام عن تحصيل العلمي كما يلي: "... إلى أن أيفعت وقرأت القرآن العظيم على الأستاذ أبي عبد الله محمد بن سعد بن نزال الأنصاري.... وبعد أن استظهرت القرآن العظيم عن حفظي، قرأته عليه بالقراءات السبع المشهورة إفراداً وجمعاً... وعرضت عليه رحمه الله قصيدة الشاطبي اللامية في القراءات في الرسم،... وعرضت عليه كتاب التفسير لأحاديث الموطأ لابن عبد البر حذا به حذو كتابه التمهيد على الموطأ، مقتصرًا على الأحاديث فقط... ودرست عليه كتباً جمة مثل كتاب التسهيل لابن مالك ومختصر ابن الخطيب في الفقه ولم أكملهما بالحفظ، وفي خلال ذلك تعلمت صناعة العربية على والدي..." (ابن خلدون، ع. 2004: 36 - 37)، ثم يواصل ابن خلدون حديثه عن مشواره الدراسي بحفظ الشعر حيث حفظ كتب الأشعار الستة، والحماسة للأعلم وشعر حبيب وطائفة من شعر المتنبي، ومن أشعار كتاب الأغاني (ابن خلدون، ع. 2004: 38 - 39)، وبعدها عرج على دراسة الحديث وعلومه حيث أخذ بالسماع صحيح مسلم وكتاب الموطأ من أوله إلى آخره، وبعضاً من الكتب الخمس (ابن خلدون، ع. 2004: 38)، ثم طرقت علم الفقه إذ يقول: "...وأخذت الفقه بتونس من جماعة... وقرأت عليه كتاب التهذيب لأبي سعيد البراذعي، مختصر المدونة، وكتاب المالكية... وأفدت منه وسمعت عليه كتاب الموطأ للإمام مالك..." (ابن خلدون، ع. 2004: 39)، وأخذ سماعاً وإجازة كتاب الموطأ والسير لابن إسحاق وكتاب ابن الصلاح في الحديث، وأخذ العلوم العقلية بما فيها المنطق وسائر الفنون الحكمية والتعليمية، ثم يواصل الكلام حيث يقول: "...ولم أزل منذ

نشأت وناهزت مكمبا على تحصيل العلم، حريصا على اقتناء الفضائل، متنقلا بين دروس العلم وحلقاته، إلى أن كان الطاعون الجارف، وذهب الأعيان والصدور وجميع المشيخة، وهلك أبواي رحمهما الله، ولزمت مجلس شيخنا أبي عبد الله الأبلبي وعكفت على القراءة عليه ثلاث سنين إلى أن شدوت بعض الشيء... (ابن خلدون، ع. 2004: 44 وما بعدها)، لقد ساق لنا ابن خلدون ابرز العلوم التي تلقاها على المشايخ سواء في إفريقية أو الذين صحبوا السلطان أبا الحسن المريني، وهذا ما جعله يضع تصنيفا للعلوم يكون بمثابة خاتمة لمجموع تصانيف العلوم في الفكر الإسلامي المغربي.

تولى عبد الرحمان بن خلدون عدة وظائف عليا في دول المغرب الإسلامي، كوظيفة الكتابة للسلطين المرينيين، والحجابه، وقضاء الجماعة في مصر، بالإضافة إلى السفارة، كما يعد أول من أسس لفلسفة التاريخ وعلم العمران في كتابه المقدمة، وله مؤلفات عديدة منها: "كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ذكر أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر"، كتاب "شفاء السائل تهذيب المسائل"، توي في عبد الرحمان بن خلدون سنة (808هـ/1406م) بمصر.

التعريف بالكتاب:

يستدعي الكلام عن كتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا"، التعرف على نمط جديد من التصنيفات العلمية، التي غلبت على أواخر العصور الإسلامية الوسطى، حيث طغى على هذه الفترة التأليف في مجال الرحلات والمعاجم والبرامج والمشيخة والفهارس، والتي يندرج ضمنها هذا الكتاب، وقد عرفت ازدهارا كبيرا في عصر ابن خلدون بشكل ملفت للانتباه، حيث أخذ المسلمون على عاتقهم توثيق علوم الدين والأدب، والعلوم العقلية، بتدوينها، كما تدخل ضمنها المعاجم والكتب الموسوعية والسير والتاريخ والمؤلفات الفلسفية والأدبية والعلمية الأخرى، التي لا يمكن لأي باحث في مجال الثقافة العربية الإسلامية الاستغناء عنها (بوشقيف، م. 2011: 231). حيث اتجهت همم العلماء

للتأليف فيها، وهي مستوحاة من مشاهداتهم، فقد ألف ابن الحاج النميري "فيض العباب وإفاضة قذاح الآداب في الحركة السعيدة إلى قسنطينة والزاب"، وألف محمد بن رشيد الفهري السبتي "ملئ العبية فيما جمع بطول الغيب في الواجهة الوجيية مكة وطيبة" (نضال، م. 2004: 156)، كما ألف أبو القاسم بن يوسف بن محمد التجيبي السبتي "مستفاد الرحلة والاعتراب" (نضال، م. 2004: 157)، و"الرحلة المغربية" لمحمد العبدري.

لقد عني العلماء بتصنيف الفهارس التي هي عبارة عن كتب جمع فيها العلماء أسماء شيوخهم وأساتذتهم الذين قرأوا عليهم وكل ما يتعلق بذلك (المجاري، م. 1982م: 59)، أو تسمى بها كل المصنفات التي تحتضن مادة الرواية والشيوخ، ويغيب بجانبها غالبا لفظا البرنامج ومعجم الشيوخ لتفضل وحدها كعلامة على هذا النوع من التأليف (الترغي، ع. 1420هـ - 1999م: 38)، مما جعل هذا النمط من التصنيف والتأليف يؤدي إلى تجديد في منهجية التأليف عند العلماء المسلمين، خصوصا هذا الكتاب الذي أخضعناه للبحث والتقيب وتتبع دور الفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية، فقد اعتمد ابن خلدون أسلوبا آخر في تأليفه، مقارنة مع كتابيه "العبر" و"الشفاء"، فمادته العلمية متنوعة وثرية وأكثر تشخيصا للواقع السياسي والإداري، كما جاءت مرتبة ومنظمة من حيث السياق الزمني والمكاني، ومبرزة لتراجم الفقهاء بشكل متوازن يظهر دور كل فقيه من هؤلاء الفقهاء، والأكثر من ذلك استعمل صاحب الكتاب مصطلحات متعلقة بتلك الفترة بالذات، وبمنطقة المغرب الإسلامي على الخصوص. قام الباحث محمد بن تاويت الطنجي بالاعتناء والتعليق على هذا الكتاب، بشكل ممتاز بحيث تتبع نسخته وعارض أصولها، وقام بتخريجها على نمط مميز، وقد اعتمدت على الطبعة الأولى لدار الكتب العلمية ببيروت في دراستي لهذا الموضوع، حيث طبع سنة 1425هـ/2004م، وعدد الصفحات هو "302".

تعريف الفقه والفقهاء:

يقال: رجل فقيه وقد فقه فقاها إذا صار فقيها وساد الفقهاء... ورجل فقيه عالم، وكل عالم بشيء فهو فقيه (ابن منظور، 1988م: 1120)، كما يعد من ألقاب العلماء، بحيث يقع على المجتهد دون المقلد إذا صار الفقه له سجية. (الخطيب، م. 1996م: 339)، وأضحى العلماء أرفع مكانا وأجل شأنًا وأكثرهم إتباعا وأعوانا بتحصيل علم الفقه (الغزالي، م: 21)، حيث "بلغ من سمو منزلة الفقيه وتألق مكانته أن صفته كانت تطلق على النحوي واللغوي لأنها أرفع السمات وأرقى الصفات العلمية لدى الناس" (بعيون، س. 2008م: 11)، فلا غرو إذن فالفقيه هو الذي أحاط بكل أمور الدين وهذا ما يدل عليه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين" (السمرقندي، ن. 1999م: 198 - 202)، حيث يبين أن الفقهاء هم أكثر أصناف العلماء كثرة وعددا وذلك بعد تحول الفقه إلى علم شرعي (ولد خسال، س. 2008م: 49)، الذي يصفه السمرقندي قائلا: "اعلم أن الفقه علم حسن وهو أجل من سائر العلوم، وهو علم الشريعة والدين وقوام الشرائع به، فلا بد لكل عاقل من عالم أو جاهل أن يشرع فيه ويستفيد منه ما يغنيه، ويتقوى به على أداء فرائض الله تعالى" (نقلا عن بن خيرة، ن. 2004: 337 - 338)، وقد أضحى الفقهاء أعظم منزلة وشأنًا عند العامة، لأنهم يعدون حلقة الوصل بين الحكام وجمهور الأمة، فهم مناط الهدوء والاستقرار في الدولة.

ومحل التقدير من طرف الجميع فكانوا أجدر الناس بتولي مناصب الدولة كالقضاء والفتوى والحسبة والخطابة (بعيون، س. 2008م: 11)، والظاهر أن مصطلح الفقيه من الناحية النظرية بقي على حاله عبر عصور الإسلام فالفقيه لا يسمى كذلك "حتى يكتمل ويكمل سنه ويقوى نظره ويبرع فيحفظ الرأي ورواية الحديث ويتميز فيه ويعرف طبقات رجاله ويحكم عقد الوثائق ويعرف عللها ويطالع الاختلاف، يعرف مذاهب العلماء والتفسير ومعاني القرآن فحينئذ يستحق أن يسمى فقيها" (ابن فرحون، إ. 1997م: 250).

لقد بين ابن فرحون أن الفقيه يحتل مكان الصدر بين أصناف العلماء لإحاطته بأغلب العلوم التي تؤدي به إلى وظائف الدولة، ولذلك سيتم التركيز أكثر في هذه الدراسة على دور الفقهاء - نظرا لطبيعة الفترة التي سنعالجها - دون أن نقصي العلماء الآخرين الذين أدلوا بدلوهم كذلك في الحياتين السياسية والإدارية، حتى نستوفي المطلوب ويحصل المقصود ونحيط بأدوار الفقهاء سياسيا وإداريا في الدولة المرينية على ضوء كتاب "التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا".

مجالات مشاركة الفقهاء في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية:

غصت مجالس سلاطين بني مرين بالعلماء والفقهاء والمحدثين واللغويين والأدباء الذين احتلوا مكانة سامقة في المجتمع المغربي، لذا كانت السلطات الحاكمة تؤمن إيمانا جازما بأنه "...باتفاق العلماء وأصحاب السلطان وتعاونهم في الخير يصلح أمر البلاد والعباد، فالعلماء ورثوا من مقام النبوة العلم، وأهل السلطان ورثوا من مقام النبوة القوة..." (البدنة، خ. 1425هـ: 148)، انطلاقا من الأدوار الطلائعية التي بذلها الفقهاء في تأسيس الدولة المرينية ومشاركتهم في الحركة الجهادية بالأندلس، وأيضا في إعادة توحيد بلاد المغرب الإسلامي، لذلك سعت الدولة المرينية للاستفادة من خدمات هؤلاء الفقهاء وإشراكهم في خططها ووظائفها، بحكم ما يملكون من علم وافر يمكنهم من تولي بعض الوظائف الحساسة في الدولة التي لا يحسنها سواهم. فلا غرو أن الفقهاء اتخذوا عدة أساليب للمشاركة في الحياة السياسية والإدارية في الدولة المرينية، لعدة اعتبارات ترجع لشخصية كل فقيه وللظروف التي عاشها (عبد الحكيم، س. 2009م: 177)، لذلك تباينت مواقف الفقهاء ولكن بدون شك تفاعلوا كغيرهم من شرائح وفئات المجتمع المغربي مع السلطة وسعوا لوضع بصمتهم على الحياة السياسية وتوجيه السلطة لما فيه صالح البلاد والعباد وتحقيق الأمن والاستقرار وإشاعة العدل، فاتخذوا أسلوب النصح والوعظ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باعتباره الأسلوب الأنجح والكفيل بتحقيق هذا الأمر وقد اختلفت

هذه المواضع والنصائح بين اللين والشدّة، الضعف والقوة، القسوة، بين التقريع والتودد نظرا للمنهج الذي سلكه كل عالم، وتبعاً لما يستلزم الحال من مقال (عبد الحكيم، س. 2009م: 177).

أ - الفقهاء ومشاركتهم في وظائف الدولة: لما كان للفقهاء مكانة في المجتمع وشأن بين العامة عظيم تتقاد لهم وتستجيب لأقوالهم، فقد مثلوا حلقة الوصل بين الحكام وجمهور الأمة، فهم مناط الاستقرار في الدولة، ومحل تقدير من كلا الطرفين (بن خيرة، ن. 2004: 321)، وعلى ضوء ذلك فإن السلطة الحاكمة بدون العلماء والفقهاء لا يمكن أن تقوم وتستمر وتستقر، وهذا الأمر كانت السلطة تعيه جيداً، ولكنها لم تشأ الإفصاح عنه خوفاً من التبعات التي تنجر عن ذلك (ولد خسال، س. 2008م: 198)، فلا غرو أنهم أدركوا وزن هذه الفئة لذلك اختاروا منهم الوزراء والحجاب والقضاة والكتّاب والمفتين والخطباء والأئمة والمحاسبين والموثقين وأمناء الأسواق والناظرين على الأوقاف وأموال الأيتام (الونشريسي، أ. 1401هـ/1981م: 492)، بحيث يصبح العلماء أقرب إلى السلاطين ويستطيعون من مواقعهم التأثير عليهم وردهم إلى الحق إذا زاغوا عنه وإلا حدث ما ذكره الونشريسي حيث يقول: "...فساد الرعية بفساد الملوك، وفساد الملوك بفساد العلماء، وفساد العلماء باستيلاء حب الجاه والمال..." (الونشريسي، 1401هـ/1981م: 492)، فمتى تخلّى الفقهاء عن علمهم وورعهم استولى عليهم حب الدنيا ففتسد الرعية والسلطة بفسادهم، وعليه سنحاول تتبع مشاركة الفقهاء في مختلف وظائف الدولة وحجم هذه المشاركة، وماهي الوظائف التي أقبّل عليها بكثرة، وأسباب هذا الإقبال، وبالمقابل أسباب عزوف الكثير منهم عن بعض الوظائف الأخرى.

لقد قسم ابن خلدون وظائف الدولة إلى قسمين: الوظائف الدينية والوظائف السلطانية (ابن خلدون، ع. 2004: 203).

- الوظائف الدينية: توجه أكثر الفقهاء لتولي الوظائف الدينية لتناسبها مع مؤهلاتهم العلمية، إذ لا يصلح لمثل هذه المهام إلا من كان فقيها لغويا (ولد خسال،

س. 2008م: 199)، وهذه الوظائف يعرفها ابن خلدون بقوله: "...فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة و الفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة، فكأنها الإمام الأكبر والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة عنها وداخله فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدينية، وتنفيذ أحكام الشرع فيها على العموم..." (ابن خلدون، ع. 2004: 203)، إذن عدد لنا ابن خلدون خمسة خطط دينية هي الصلاة و الفتيا والقضاء والجهاد والحسبة، فالملاحظ أن الترابط بين هذه الخطط واضح لذا يمكن للفقهاء أن يتولوا كلها أو بعضها دون أن يؤثر عليه ذلك ولعل هذا هو السر وراء إقبال العلماء عليها دون غيرها من الخطط السلطانية.

أ - إمامة الصلاة والخطباء: هي أرفع هذه الخطط كلها وأرفع من الملك بخصوصه المندرج معها تحت الخلافة (ابن الأزرقي، م 2011: 208)، كما تعد من الوظائف الهامة في المسجد وتليها الخطابة (خطيف، ص. 2011: 148)، ولعل الأهمية التي حظيت بها الإمامة كونها تتعلق بالركن الثاني من أركان الإسلام، مما أعطى للقائم بها مكانة كبيرة فهو يمثل القائد الروحي لجماعة المؤمنين في أداء صلواتهم (البرزلي، أ. 2002م: 249)، وقد قسم الماوردي إمامة الصلاة إلى ثلاثة أقسام هي:

- الإمامة في الصلوات الخمس - الإمامة في صلاة الجمعة - الإمامة في صلوات الندب "العديد، الخسوف، الكسوف، الاستسقاء" (الماوردي، ع. 1427هـ/ 2006م: 160)، وعليه أخذت السلطة على عاتقها تقليد أئمة للصلوات الخمس ابتداءً، إذ نصب الإمام معتبر بحال المساجد من حيث كثرتها وانقسامها إلى مساجد سلطانية ومساجد عامية، فاقتصت السلطة بالمساجد السلطانية التي هي المساجد والجوامع والمشاهد، وتعرف كثرة من الناس وإقبال المصلين بأعداد كبيرة فأصبح لزاماً على السلطة أن تتدب إماماً للصلوات، حتى لا تعمل الرعية بدون أمره (الماوردي، ع. 1427هـ/ 2006م: 160).

ولهذا تم وضع شروط ينبغي توفرها في تقلد إمامة المساجد السلطانية هي: -
الإسلام -العقل -البلوغ -الذكورية -العدالة -الفقه -حفظ القرآن
الكريم -سلامة اللسان من النقص و اللثغ -القدرة على توفية الأركان(ابن
جزري،م.2012:90)، بالإضافة إلى هذه الشروط يستحب أيضا: العلم، والورع،
والحسب، والسنن، وحسن الخلق، والسمت، والصوت، والثياب، وكل صفة
محمودة(ابن جزري،م.2012:90)، أما الشروط المكروهة فهي: العبد، وولد
الزنى، الخصي والخنثى، الأغلف، الأعمى، الأشل، الأقطع (ابن جزري،م.2012:
90)، وزيادة على هذه الشروط ينبغي على الإمام أن يعلم كتب الفروع ويتفقه في
المسائل، ويعرف كتب الحديث كالموطأ والبخاري والصحاح (الونشريسي، أ.
1401ه/1981م:39). وفي السياق ذاته قد يقلد للمسجد الواحد أكثر من إمام
للصلوات الخمس، فينتدب له إمامين يتعاقبان على الصلوات الخمس بالنهار
والليل، أو يوما بيوم (الماوردي، ع. 1427ه/2006م:161)، أما صلاة الجمعة فيقلد
لها إمام خاص، وليس لهذا الأخير أو لإمام الصلوات إقامة صلوات الندب إلا إذا قلد
جميع الصلوات(الماوردي، ع. 1427ه/2006م:167)، كما ترجع تولية الإمام
بشكل عام إلى القاضي(البرزلي، أ.2002م:303)، ولكن الأكد في كل هذا أن
الإمامة بالسلطان إذا اقترنت مع وظائف سامية أخرى فترجع إلى نظر السلطان ذاته.
والظاهر أن التداخل بين وظيفتي إمامة الصلوات والخطابة لذلك المصادر التي
ذكرت العلماء الذين تولوا هاتين الوظيفتين جمعت بينهما حيث أن بعض الخطباء
تولوا إمامة الصلوات والعكس صحيح، ومع ذلك لم تسعفنا كتب التراجم في
رصد هؤلاء الأئمة والخطباء، فقد جاءت شذرات مقتضبة أشارت إليهم وهم
كالتالي:

-الفقيه ابن رضوان المالقي: هو كاتب السلطان أبي الحسن كما تولى الخطابة
وإمامة الصلاة حيث كان كثيرا ما يصلي بالسلطان (ابن خلدون،ع.التعريف:23).
-الفقيه محمد بن مرزوق الخطيب: تولى بعد وفاة عمه أبي العباس الذي كان
خطيب مسجد العباد، فولاه السلطان خطابة المسجد مكان عمه(ابن

مرزوق، م. (2008: 304)، وقد وصفه يحي ابن خلدون بأنه خطيب مصقع ذو وجهة عند السلاطين (ابن خلدون، ي. 1980: 115).

ب - **الفتيا:** الفتوى هي إخبار عن حكم شرعي بدون إلزام (خطيف، ص. 2011: 164)، أي بلا تطبيق للحكم عند إصداره، وخطة الفتيا من أشرف الخطط الدينية وأرفعها، حيث أن متوليها يكون بمقام النبي صلى الله عليه وسلم (ابن الأزرق، م. 2011: 211)، ويتصدر لتبليغ أحكام الله تعالى باعتبار أن "...نظر المفتي أعم من نظر القاضي..." (الونشريسي، أ. 1401هـ/1981م: 104)، لذلك أصبح لزاما على السلطان اختيار المفتين من أهل العلم والتدريس والذين هم أهل لهذا المنصب الخطير ورعايتهم والإحسان إليهم (ابن خلدون، ع. 2004: 204)؛ هذا إضافة إلى أنه يجب على المفتي أن يكون له زاجر من نفسه يمنعه عن التصدي لما ليس له بأهل فيدل به المستهدي ويضل به المسترشد (ابن خلدون، ع. 2004: 204)، فلا غرو أن مزاوله الفتيا بالمساجد السلطانية تكون بتقليد من السلطان ذاته (ابن الأزرق، م. 2011: 212)، وزيادة على ذلك لا ينبغي للعالم أن يفتي إلا إذا حصل على تزكية وإجازة من قبل العلماء، وهذا كاف لتصدره لمنصب الفتيا (الونشريسي، أ. 1401هـ/1981م: 39)، وانطلاقا من ذلك يحتاج لمن يتولى هذه الخطة أن يكون على قدر كبير من العلم والتعمق في الفقه ونظر معتبر في آيات الأحكام وعلوم القرآن وعلوم الحديث والقياس (سكاكو، م. 2011: 78)، كما ينقل أقوال إمام المذهب الذي يتمذهب به كمالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل غيرهم، فينبغي أن يفتي بالمشهور الذي قاله إمامه في النازلة التي يفتي فيها (ابن جزري، م. 2012: 146)، ويشترط كذلك أن يكون "...مكلفا مسلما ثقة مأمونا منزها عن أسباب الفسوق ومسقطات المروءة؛ لأن من لم يكن كذلك، فقله غير صالح للاعتماد، وإن كان من أهل الاجتهاد ويكون فقير النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح التصرف، والاستتباط متيقظا..." (ابن الأزرق، م. 2011: 212)، هذا بالإضافة إلى أنه يجب على المفتي أن يجتمع فيه شروط الاجتهاد (ابن جزري، م. 2012: 146) في المذهب المتبع، وعليه فالعالم إذا لم

يصل إلى درجة الاجتهاد جاز له أن يستفتي ويقلد إماما، أما إن وصل درجة الاجتهاد، فلا يجوز له التقليد (ابن جزري، م. 2012: 146)، فمتى توفرت هذه الشروط جاز للشخص الإفتاء في مختلف القضايا والمسائل والنوازل التي يعرفها، المجتمع وتطراً عليه، إذ المستفتي يسعى للسؤال في مسألة ما ولا يعرف طرق الأحكام، فهذا يجب عليه أن يستفتي من يعرف حاله في العلم والفقهاء والعدالة، ويجوز له أن يقلده (ابن جزري، م. 2012: 146 - 147) أعطى سلاطين بني مرين أهمية كبرى لخطة الفتيا، فانتدبوا لها كبار الفقهاء المبرزين والمجتهدين في المذهب المالكي، الذين تصدوا لمعالجة مختلف المسائل والنوازل التي شهدتها المجتمع المغربي في عصر الدراسة، وعليه سيتم رصد عدد العلماء الذين تولوا منصب الإفتاء كالآتي:

- الفقيه أبو عبد الله محمد بن سليمان السطحي: فمنهم شيخ الفتيا بالمغرب، وإمام مذهب مالك (ابن خلدون، ع. 19)، تولى منصب الفتيا في عهد السلطان أبو الحسن.

- الفقيهان أبو زيد عبد الرحمان وأبو موسى عيسى ابني الإمام: سبقت الإشارة لهما عند حديثنا عن مجلس السلطان أبي الحسن المريني، وكانا من شيوخ الفتيا في تلمسان، وقد بلغا درجة الاجتهاد فألحقهما أبو الحسن المريني بمجلسه وأبقى لهما منصب الإفتاء بالإضافة للتدريس والمشورة.

- الفقيه أبو عبد الله محمد المقرئ: نظمته السلطان أبو عنان فارس في مجلسه وولاه القضاء وكان المقرئ معلوم القدر مشهور الذكر ممن وصل إلى الاجتهاد المذهبي ودرجة التخيير والتزييف بين الأقوال، وتبعه بعد موته من حسن الثناء وصالح الدعاء ما يرجى له النفع به يوم اللقاء و عوارفه معروفة عند الفقهاء، مشهورة بين الدهماء (التبكتي، أ. 2012: 420)، ومن المؤكد أن المقرئ قد أسندت له وظيفة الإفتاء بحكم أنه قد بلغ مرتبة الاجتهاد الفقهي في المذهب المالكي.

-الفقيه أبو عبد الله الشريف التلمساني: كان أحد رجال الكمال علما و ذاتا
وخلقا، عالما بعلوم جمة من المنقول والمعقول، بلغ رتبة الاجتهاد أو كاد، بل هو أحد
العلماء الراسخين وآخر الأئمة المجتهدين(التبكتي، أ. 2012: 431).

ج -القضاء: لم تتحصر مهمة الفقهاء في التعليم والتدريس والتأليف والتصنيف
والفتوى، بل شاركوا في أحداث عصرهم وقضايا الناس وعلاقاتهم ومنازعاتهم
وعقودهم، بل أضحي لزاما عليهم أن يعملوا على ربط واقع الناس بأحكام الشرع
وذلك عن طريق إشاعة العدل بينهم بإغاثة المظلوم ورفع الضر عنه، والاقتصاص من
الظالم، وإيصال الحقوق إلى أصحابها ومستحقها، وفرض المنازعات والخصومات
والإصلاح بين الناس، ولا يتجسد ذلك إلا بتقلد منصب القضاء(بن خيرة، ن. 2004:
342 -343). والقضاء لغة يعنى الحكم(الجرجاني، ع. 1425هـ -
1426هـ/2005م: 124)، أما اصطلاحا فهو إظهار ما هو ثابت (الجرجاني، ع.
1425هـ -1426هـ/2005م: 124)، وقد عرف ابن خلدون منصب القضاء
بقوله: "...وأما القضاء فهو من الوظائف الداخلة تحت الخلافة لأنه منصب الفصل
بين الناس في الخصومات حسما للتداعي وقطعا للتنازع..."(ابن خلدون، ع. 2004:
204)، أما أبو العباس أحمد القلقشندي فيرى أن: "...القاضي هو عبارة عن يتولى
فصل الأمور بين المتداعين في الأحكام الشرعية..."(القلقشندي، أ. 1922:
451) ومنصب القضاء من أعظم الخطط الدينية، قدرا وأهمها وأجلها خطرا(ابن
الأزرق، م. 218)، لذلك اشترط الفقه الإسلامي شروطا ومعايير ينبغي أن تتوفر فيمن
يتولى هذه الخطة، حيث وضع له دستورا يعمل به في قضائه بين الناس، بحكم أن
القضاء مسؤولية كبيرة فلا ينتدب له إلا من كان عدلا يأمن الجور والميل وقد
عرف منه ذلك، ويكون ذا أفق واسع وذكاء وفتنة وفراسة بصيرا بمسائل القضاء
وأحكامه وله القدرة على التأمل في الدلائل والقرائن ومعرفة الحق (بن
خيرة، ن. 2004: 343)، لا لشيء إلا لأن القضاء منصب رفيع يأتي بعد الخلافة
مباشرة فصاحبه يمثل الشرع وأحكام الدين (العبادي، أ. 2013: 95). لذا أعطى
المرينيون أهمية كبيرة لمنصب القضاء لما له من دور في تحقيق العدالة واستقرار

النظام الإداري للدولة، فهو صمام الأمن والأمان للرعية وموظفي الإدارة الأخرى (الحريري، م. 1987: 270)، ولذلك أضحى منصب القضاء يحتل مكانا سامقا في الدولة المرينية، كما كان زمن الموحدين، لذا حرص سلاطين بني مرين على تعيين القضاة بأنفسهم (الحريري، م. 1987: 271)، وفق هيكل تسلسلي يكفل صلاحيات القضاة وطبيعة الجهة التي تعيينهم، وأنماط الانتقال من رتبة أعلى منها ولهذا فإن أول مناصب القضاء في الدولة المرينية هو منصب قاضي الجماعة الذي يعد رئيسا للقضاة في حاضرة الدولة (خطيف، ص. 2011: 182)، ويقابله قاضي القضاة في المشـرق (النباهي، ع. 1400هـ/1980م: 21)، وبحكم ذلك فالمتقلد لهذا المنصب يمثل أعلى رتبة في سلم القضاء مما جعل السلاطين يطلبون في مشورته في جميع الشؤون القضائية (الحريري، م. 1987: 271)، والأكثر من ذلك فإن قاضي الجماعة كانت لديه صلاحيات تعيين قضاة الأقاليم (النباهي، ع. 1400هـ/1980م: 21) وأيضا مراقبة صاحب الشرطة والمحاسب (نضال، م. 2005: 75) وقد لحق بمنصب القضاء خطة العدالة التي "...هي وظيفة دينية تابعة للقضاء ومن مواد تصريفه، وحقيقة هذه الوظيفة القيام عن إذن القاضي بالشهادة بين الناس فيما لهم وعليهم، تحملا عند الإشهاد وأداة عند التنازع، وكتبا في السجلات تحفظ به حقوق الناس وأملاكهم وديونهم وسائر معالماتهم..." (ابن خلدون، ع. 2004: 208)، ويسمى القائم بهذه الخطة عدلا وهو موظف قضائي يكلفه القاضي بمهمة صياغة الوثائق التي يطلبها المتقاضون لإثبات موقفهم في القضايا، والقاضي هو الذي يقرر صحة نص الوثائق من عدمها (الحريري، م. 1987: 273)، كما يجب عليه تصفح أحوال هؤلاء العدول والكشف عن سيرهم رعاية لشرط العدالة فيهم (ابن خلدون، ع. 2004: 208)، وبهذا يصبح أهلا للتوثيق مما جعلهم موضع ثقة عند سلاطين بني مرين، الذين انتدبهم لمهمات سلطانية تتطلب الدقة (الحريري، م. 1987: 273). لذا سنقوم بعملية إحصائية للقضاة الذين أسندت لهم خطة القضاء بمختلف أسلاكه كالتالي:

- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الحق بن الحسن المعروف بالصغير، تولى قضاء الجماعة بفاس، وقضاء مدينة تازة (ابن خلدون، ع. 2004: 31).

- الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد النور، تولى قضاء الحضرة، وقضاء مدينتي تلمسان ومكناسة، وقضاء العساكر (ابن خلدون، ع. 2004: 46).

- الفقيه أبو عبد الله محمد المقري، تولى قضاء الجماعة في فاس. (ابن خلدون، ع. 2004: 68-69).

- الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد الرزاق، تولى قضاء الجماعة في فاس (ابن خلدون، ع. 2004: 72).

- الفقيه أبو القاسم البرجي، تولى قضاء العساكر (ابن خلدون، ع. 2004: 71).

- **الوظائف السلطانية:** تدرج هذه الوظائف تحت منصب الخلافة، فالخليفة أو السلطان لا يمكنه إدارة ملكه دون الاستعانة برجال يسند لهم وظائف تكون تحت نظره (ابن خلدون، ع. 2004: 217)، وهي الوزارة والحجابه والسفارة والكتابة وولاية المظالم والشرطة، وكالعادة لم يستثن الفقهاء من هذه الوظائف على حساسيتها واتصالها المباشر بالسلطان حيث يقول عبد الرحمان ابن خلدون: "...والفقيه ينظر في مرتبة الملك والسلطان وشروط تقليدها استبدادا على الخلافة وهو معنى السلطان، أو تعويضا منها وهو معنى الوزارة عندهم، وفي نظره في الأحكام والأموال وسائر السياسات مطلقا أو مقيدا، أو في موجبات العزل إن عرضت، وغير ذلك من معاني الملك والسلطان، وكذا في سائر الوظائف التي تحت الملك والسلطان من وزارة أو جباية أو ولاية، لا يد للفقيه من النظر في جميع ذلك..." (ابن خلدون، ع. 2004: 217-218)، إذن نستشف من هذا الكلام أن الفقهاء بإمكانهم الإشراف على الوظائف السلطانية بحكم معرفتهم بأحكام الشرع وسبل تحقيق السياسة الشرعية الحكيمة الكفيلة بجلب المصالح ودرء المفاسد، وعلى ضوء ذلك يمكنهم التأثير في مصادر القرار وفتح مجال المشورة من أجل الوصول إلى ما فيه الأصلح.

أ - السفارة: تعد السفارة من أهم الوظائف السلطانية فهي بمثابة الرابط بين مختلف الدول قديما وحديثا ، وللسفارة معان وأهداف وأغراض مختلفة(سندس، ز.1425هـ/2004م:24)، منها: الإصلاح بين القوم (ابن منظور، 1988م : 370)، والسفير من سفر بين القوم: إذا انتقل بالسفر وأصلح والجمع سفراء(سندس، ز.1425هـ/2004م:24)، وأيضا يقال سفرت بين القوم أي كشفت ما بين قلب هذا وقلب هذا للإصلاح بينهم(الزيدي، 212)، ولذلك فإن السفير هو الرسول المصلح بين القوم والجمع سفراء (الرازي، م، 1983م:300)، ظهرت السفارة للوجود منذ أن اتسعت رقعة لدولة الإسلامية وجاورت حدودها عدة دول ، أصبح لزاما على الخلفاء والسلاطين إرسال السفارات إلى هذه الدول لإقامة علاقات معها من أجل تحسين وتمتين الروابط مع شعوب تلك المناطق (سندس، ز.1425هـ/2004م:25)، وكان هؤلاء السفراء المنتدبين هم الناطقون باسم الخلافة أو الملك أو السلطان ولهم صلاحيات إجراء المفاوضات وعقد المعاهدات وإبرام الهدنة والصلح(سندس، ز.1425هـ/2004م:25). إن الحديث عن السفارة في عصر المرينيين يكتسي طابعا خاصا حيث أولوا أهمية معتبرة للعلاقات الخارجية بحكم اضطلاعهم بمشروع توحيد المغرب الإسلامي، لذا اختاروا كبار الفقهاء لهذه المهمة، فبمجرد أن يكون السفير فقيه عالما فهذا مدعاة لكي تكون السفارة ناجحة، إذ أن الفقهاء أصلح الناس للإصلاح بين الدول والممالك ورأب الصدع وإصلاح ذات البين، فينبغي للسفير أن يكون ذا سمع عالي وبعد نظر ولباقة في الكلام وحسن الأدب والثبات في المواقف الحرجة ويكون ملهما بحسن التبصر بأحوال الدول والملوك والسلاطين حتى ينجز المهمة بكل نجاح، والفقهاء الذين أسندت لهم مهمة السفارة بين الدول التي أقام معها المرينيون علاقات وهم:

- الفقيه أبو عبد الله السطحي الذي أرسله السلطان أبو الحسن المريني في سفارة بغرض خطبة ابنة السلطان الحفصي وكذلك لتمتين العلاقات بين البلاطين (ابن مرزوق، م، 2011: 262).

-الفقيه محمد بن مرزوق الخطيب الذي كان يستعمله السلطان أبو الحسن المريني في السفارة عنه إلى ملك غرناطة، وأيضا مع ملك قشتالة لإبرام الصلح واستنقاذ الأمير أبي عمر تاشفين(ابن خلدون،ع.2007: 50).

-الفقيه أبو عبد الله محمد المقرئ الذي بعثه السلطان أبو عنان بالسفارة إلى ملك غرناطة(ابن خلدون،ع.2007: 60).

الملاحظ أن هؤلاء الفقهاء انتدبوا للسفارة رغم أنهم كانوا يشغلون مناصب أخرى كالخطابة والقضاء، كما كانت المكانة التي احتلها هؤلاء الفقهاء أثر بالغ في إنجاح معظم السفارات التي بادر بها المرينيون.

ب -**الكتابة:** احتلت خطة الكتابة مكانا مرموقا وخطيرا ضمن الوظائف السلطانية المرينية، باعتبار أن صاحب هذه الخطة معاون للسلطان المريني، لذا أفرد لها سلاطين بني مرين ديوانا خاصا يدعى ديوان الإنشاء والعلامة(الحريري، م.1987: 265)، وقد أشار عبد الرحمان ابن خلدون إلى الحاجة بهذه الوظيفة حيث يقول: "...وإنما أكد الحاجة إليها في الدولة الإسلامية شأن اللسان العربي والبلاغة في العبارة عن المقاصد، فصار الكتاب يؤدي كنه الحاجة بأبلغ من العبارة اللسانية في الأكثر..."(ابن خلدون،ع.2004: 226)؛ ودول المغرب الإسلامي لما اتسعت نظم إدارتها وكثرت حاجاتها، استدعى الأمر استحداث هذه الوظيفة التي هي من وسائل زيادة المعلومات وكانت تعنى بإنشاء الرسائل والخطب(نضال، م.2004: 68)، لذلك أعلا القلقشندي من قدرها بقوله: "...وليس من الصنائع صناعة تجمع هذه الفضائل إلا صناعة الكتابة، وذلك لأن الملك يحتاج في انتظام أمور سلطانه إلى ثلاثة أشياء لا ينتظم ملكه مع وقوع خلل فيها، أحدها رسم ما يجب أن يرسم لكل من العمال والمكاتبين عن السلطان ومخاطبتهم بما تقتضيه السياسة من أمر ونهي، وترغيب، وعد ووعيد، وإحماد وإذمام..."(القلقشندي، أ.1922: 39)، وانطلاقا من أهمية هذه الخطة في ربط السلطان بعماله وأعوانه ورعيته، اضطلع صاحب هذا المنصب بمهام تكون تحت إشرافه مباشرة منها: إصدار السجلات بصفة مطلقة وكتابة اسمه عليها في

آخرها، ثم يختم عليها بخاتم السلطان الذي هو طابع منقوش فيه أو شارته، يغمس في طين أحمر مذاق بالماء، ويسمى طين الختم، ويطبع به على طريفي السجل عند طيه وإصاقه، ثم صارت السجلات من بعدهم تصدر باسم السلطان، ويضع الكاتب فيها علامته أولاً أو آخر، على حسب الاختيار في محلها وفي لفظها (ابن خلدون، ع. 2004: 227)، ومن خطط الكتابة أيضا التوقيع حيث يجلس الكاتب بحضور السلطان في مجلس الحكم ويقوم بتوقيع كل الكتب والمحاضر والرسائل التي يقيد بها بإملاء السلطان في أمر من أمور الدولة، ويبدل جهده حتى يخرجها في حلة بديعة قشبية بأوجز لفظ وأبلغه كما يحتاج إلى عارضة من البلاغة يستقيم بها توقيعه (ابن الأزرقي، م. 2011: 204).، وعلى ضوء ذلك ينبغي للقائم بهذه الوظيفة أن يختار من أرفع طبقات الناس، وأصحاب المرؤة والحشمة منهم، ذو علم وافر، وعارضة البلاغة، حتى يحكم النظر في أصول العلم، لما يعرض في مجالس الملوك ومقاعد أحكامهم من أمثال ذلك، مع ما تدعو إليه عشرتهم من الآداب والتخلق بالفضائل (ابن خلدون، ع. 2004: 227/ابن الأزرقي، م. 241)، وقد تميزت كغيرها من الخطط عرفت خطة الكتابة تسلسلا هيكليا في المراتب منها رتبة صاحب العلامة وهو الذي يضع العلامة في أسفل المكتوبات السلطانية (ابن خلدون، ع. 2007: 20)، كما يكتب بخطه نيابة عن السلطان، فإذا كانت علامة الصك أو الكتاب "وكتب في التاريخ المؤرخ" فهي بخط يد السلطان، أما إذا كانت "وكتب في التاريخ" فهي بخط صاحب العلامة (المنوني، م. 62)، ويلي صاحب العلامة كاتب التوقيع الذي بينا مهمته سابقا، وكذلك كاتب الإنشاء والصكوك (المنوني، م. 62)، والظاهر أن منصب الكتابة عرف تطورات كبيرة منذ تولي الفقيه عبد المهيمن الحضرمي، فالكتاب الذين كانوا قبله يجيدون الخط ويعجزون عن الترسل بمستواه الرفيع (الحريري، م. 1987: 265)، بحكم أن الدولة المرينية كانت لازالت في طور البداوة مما جعلها خالية من صناعة الترسل (ابن خلدون، ع. 2004: 328)، لذا أخذ معظم كتاب الدولة المرينية أساليب البيان والبلاغة وطرق الدباجة والتعبير من

عبد المهيمن الحضرمي الذي أضحى رئيسا للكتاب في عهدي أبي سعيد وأبي الحسن، والفقهاء الذين تولوا منصب الكتابة بمختلف رتبة هم:
- الفقيه عبد المهيمن الحضرمي تولى العلامة للسلاطنين أبي سعيد وأبي الحسن (ابن خلدون، ع. 2004: 40).

- الفقيه أبو القاسم عبد الله ابن يوسف بن رضوان النجاري الملقب تولى العلامة للسلاطنين أبي الحسن وأبي عنان. (ابن خلدون، ع. 2004: 41).
- الفقيه أبو العباس أحمد بن شعيب (ابن خلدون، ع. 2004: 48).

- الفقيه عبد الرحمان بن خلدون الذي استعمله السلطان أبو عنان في منصب الكتابة والتوقيع بين يديه (ابن خلدون، ع. 2004: 59).
- الفقيه أبو القاسم محمد بن يحيى البرجي صاحب الإنشاء والسري في عهد أبي عنان (ابن خلدون، ع. 2004: 64).

كان هؤلاء الكتاب الذين تولوا منصب الكتابة كما يقول ابن مرزوق: "...أعلام من علماء الإسلام، وأئمة من فضلاء الأنام، وكفى بهذا شرفا وفخرا، كل واحد من هؤلاء يفيد ويبيد في ضروب العلوم، ويعيد ما بين قاض وخطيب وسري ماجد وحسيب..." (ابن مرزوق، م. 2011: 377)، لا لشيء إلا لأهمية خطة الكتابة في الدولة المرينية فهي بمثابة الجريدة الرسمية في وقتنا الحاضر، التي تمثل الناطق الرسمي باسم السلطة من خلال المراسيم والتقارير والقوانين التي تصدر عنها.

ج - المظالم: هذه الخطة من لواحق منصب القضاء استحدثت نظرا للتطورات التي شهدتها الدولة الإسلامية فأصبح الخليفة أو السلطان ينظر بنفسه في القضايا التي تتجاوز نظر قاضي الجماعة (الحريري، م. 1987: 273)، والمقصود بخطة المظالم هو قود المتظلمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه (الماوردي، ع. 1427/130: 2006)، أما ابن خلدون فقد عرف هذه الخطة بقوله: "...وهي وظيفة ممتزجة، من سطوة السلطنة و نصفه القضاء، وتحتاج إلى علو يد وعظيم رهبة تقمع الظالم من الخصمين، وتزجر المعتدي وكأنه يمضي ما عجز القضاة أو غيرهم عن إفضائه، ويكون نظره في البنات والتقارير واعتماد

الأمارات والقرائن، وتأخير الحكم إلى استجلاء الحق، وحمل الخصمين على الصلح، واستحلاف الشهود، وذلك أوسع من نظر القاضي... (ابن خلدون، ع. 2004: 205)، ونفذ من هذا الكلام إلى أهمية خطة المظالم في الدولة السلطانية حيث طرأت قضايا جديدة تتعلق بموظفي الدولة، فاستدعى أن يكون السلطان هو المشرف على هذه الخطة حتى يقرر الحكم الرادع، وأحيانا كان السلطان ينتدب قاضي الجماعة أو أحد الفقهاء الكبار، حيث يشترط فيه أن يكون... جليل القدر، نافذ الأمر، عظيم الهيبة، ظاهر العفة، قليل الطمع، كثير الورع؛ لأنه يحتاج في نظره إلى سطوة الحماية وثبت القضاة، فيحتاج إلى الجمع بين صفات الفريقين، وأن يكون بجلالة القدر نافذ الأمر في الجهتين... (المواردي، 130)، وانطلاقا من ذلك كان الغرض من إنشاء ديوان المظالم هو التصدي لتجاوز أصحاب النفوذ والجاه (نضال، م. 2005: 77)، ثم يواصل ابن مرزوق الحديث عن السلطان أبي الحسن وإشرافه المباشر على ولاية المظالم وكذلك الفقهاء الذين عينهم السلطان في هذه الوظيفة حيث يقول: "...وكان رضي الله عنه قد بنى قبة العدل في منصوره تلمسان وبنائها بسببة، وكان يجلس فيها ويعين من يثق به من كبار أهل حضرته من الوزراء والفقهاء لذلك، فمن المعينين لذلك، فيمن أدركته وحاضرته بين يديه، من الفقهاء: الفقيه أبو القاسم بن رضوان، ومن يتعين لذلك إذا طلب..." (ابن مرزوق، م. 2011: 173-174)، حتى ابن مرزوق نفسه عينه أبو الحسن المريني وأسند إليه القضايا التي ترفع إليه ويتركها عنده حتى يباشر النظر فيها بنفسه، بالإضافة إلى تفقد أحوال الرعية في أرجاء البلاد، فكان السلطان أبو الحسن يبعث من يقوم بهذه المهمة، ثم ترفع له الشكاوي من جميع أقاليم الدولة المرينية فيقضي فيها ويرسل من أعوانه لولاية الأقاليم لإنفاذ أحكامه، كما كلف والي وقاضي وخطيب وعدل كل ولاية لسماع الشكاوي والنظر فيها وإنفاذ الأحكام المتعلقة بها. وعليه لم يتردد الفقهاء في المشاركة في خطة المظالم لتقديرهم خطورة هذه الخطة في استقرار أمر العدالة في الدولة المرينية والأوضاع السياسية والاجتماعية، فرفع

المظالم عن الناس والضرب على يد الظالم وأصحاب الجاه والنفوذ الذين يستغلون نفوذهم من أجل التملص من متابعات القضاء ودعاوى الناس وشكاويهم، لذا كان الفقهاء في طليعة من أدلوا بدلهم في سبيل ضمان نجاح وفعالية هذه الخطة على مستوى جميع الأصعدة.

4 - مشاركة الفقهاء في الدولة المرينية من خلال النصح والوعظ:

إن طبيعة العلاقة بين الفقهاء والسلطة المرينية، جعلت هؤلاء الفقهاء يقدرون دور السلطة في جمع الناس وتنظيم أحوالهم، والسير بهم لبناء الدولة الإسلامية ومجتمع إسلامي مثالي وحضارة راقية تتفاعل فيها جميع شرائح المجتمع، لذا استدعى منهم أن يكونوا أكثر تبصرا وبعد نظر في سبيل تحقيق هذه الغاية، فزيادة على مشاركتهم في وظائف الدولة بشقيها الدينية والسلطانية، اتجهوا إلى أسلوب آخر يكفل تجسيد ما يصبون إليه وهو النصح والوعظ، فلم يخلوا بالنصيحة والإرشاد لأصحاب السلطة في موضع النصح، والوعظ والتذكير في موضع الوعظ متدرجين في ذلك بين اللين والشدة، لقد كان منهج النصح والوعظ منهاجا متكاملا ذو أبعاد حضارية منبثقا مما تقرر في آيات القرآن العظيم حيث يقول الله عز وجل "أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن" (سورة النحل: 125). وقال أيضا موجهها نبيه الكريم إلى هذا المنهج، ومحذرا إياه مخالفته "فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَتَأْتِيَ لَّهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًا غَلِيظًا قَلْبًا لَاقْشَرْنَا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ" (سورة آل عمران: 159)، وقال تعالى موجهها نبيه موسى عليه السلام إلى إتباع هذا المنهج، عندما أرسله وأخاه هارون إلى فرعون "قُولَا لَهُ قَوْلَا لَنَا" (سورة طه: 44). وقال عز وجل في موضع آخر "وَقُلْ لَهُمْ قَوْلَا كَرِيمًا" (سورة الإسراء: 23)، وقال كذلك مؤكدا على هذا المعنى والتوجه "وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ذَقِّعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ" (سورة فصلت: (34) الآية: 34)، وغيرها من

الآيات القرآنية التي تدعو القائمين بإصلاح أحوال الناس، إلى الرفق واللين معهم، خصوصا إذا كان الخطاب موجها إلى الخلفاء والسلطين والأمراء (عبد الحكيم، ع. 2009: 226)، وكذلك فيما تقرر في توجيهات السنة النبوية الشريفة سواء القولية منها والفعلية لعموم المسلمين، وللفقهاء بالتحديد إلى نهج منهج الرفق واللين لإصلاح أحوال الناس وخصوصا الحكام (عبد الحكيم، ع. 2009: 226)، لذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يدهله علانية ولكن ليأخذيده فيخلوبه فإن قبل منه فذاك وإلا فقد أدى الذي عليه..." (أبي عاصم، 1400هـ/1986م: 521)، كما تتضح ملامح هذا المنهج أكثر إذا كان الناصح ينصح لأخيه سرا فقد رفع من قدره، وإذا نصحه علانية فقد أنزل من قدره (عبد الحكيم، ع. 2009: 227)، وقد تعرض العديد من الفقهاء إلى هذا المنهج على طول التاريخ الإسلامي إلى أهمية اتباع هذا المنهج في تقديم النصح والوعظ للخلفاء والسلطين والأمراء، من ذلك ما قاله الشيرازي: "...وليكن (يقصد الذي ينصح الحكام) وعظه وقوله في ردعهم عن الظلم لطيفا طريفا، لين القول بشوشا، غير جبار عبوس..." (الشيرازي، د.ت: 115)، كما أكد ابن الجوزي على ضرورة التزام الفقهاء بهذا المنهج الهادئ خصوصا مع الحكام حيث يقول: "...ينبغي لمن وعظ سلطانا أن يبالغ في التلطف، ولا يواجهه بما يقتضي أنه ظالم، فإن السلطين حظهم التفرّد والقهر والغلبة، فإذا جرى نوع من التوبيخ لهم، كان إذلالا وهم لا يحتملون..." (ابن الجوزي، ع.د.ت: 190)، وانطلاقا من ذلك لم يذخر فقهاء العصر المريني وسعا في سبيل نصح ووعظ سلطين بني مرين وتوجيههم لما فيه صالح البلاد والعباد.

- نصح الفقهاء للسلطين المرينيين: النصح هو إخلاص العمل عن شوائب الفساد والنصيحة هي الدعاء إلى ما فيه الصلاح والنهي عما فيه الفساد (الجرجاني، ع. 167)، لذا استشعر الفقهاء واجبهم في النصح لسلطين بني مرين في القضايا والأحداث التي عرفها - عصر الدراسة - فسعوا إلى بذل

النصيحة وتوجيه وإرشاد أولي الأمر متى استجد أي طارئ، ساعين في ذلك لرأب الصدع وتصحيح الرؤى ورفع الظلم وإزالة الفساد وكان الفقيه أبو عبد الله الشريف التلمساني رفيع القدر عند السلاطين، مقدا في مجالسهم، يلاطفهم تارة ويجهر بالحق تارة أخرى وينصر المظلوم، قاضيا للحوائج، حيث قال لأحد السلاطين أمر بضرب أحد الفقهاء (ولد خسال، س. 2008: 201) "إن كان عندك صغيرا فهو عند الناس كبيرا وإنه من أهل العلم فنجنا الفقيه وسرح مكرما..." (الحفناوي، 119)، فقد أخلص الشريف التلمساني النصيحة لهذا السلطان حيث ذكره بمقام ومنزلة أهل العلم والعلماء ومكانتهم في نفوس الرعية، فتراجع عن ضربه وأكرمه وأحسن إليه. ومن النصائح الراقية التي قدمها الفقهاء ما ذكره ابن مرزوق بقوله: "...ومن عجيب ما يذكر وينشر قضينه مع شيخنا الفقيه أبي زيد بن الإمام على الجزائر، ولم أحضرها يومئذ وذلك أنهم رضي الله عنهم اشتدوا في عمارة الأسطول المبارك الذي كان فيه الفتح العظيم واقعة المنلد المشهورة، وكان بظواهر الجزائر فأخبره أن أهل الجزائر تناقلوا في بعض ما وظف عليهم من الرماة، فأعاد الاشتداد عليهم فتلكعوا وأخبر رضي الله عنه فاشتد عليهم، وقيل بين يديه أنهم كانوا بالأمس يرمون في وجه مولانا وهل هم إلا أعداء، فقال: "يؤخذون جبرا" وأغلظ في القول فدخل الفقيه ابن الإمام في أثناء ذلك، فالتفت إليه وقال له: "كيف ترى هؤلاء يطلبون بالرماة للجهاد ويتوقفون، أما يستحقون العقوبة شرعا" فقال له الفقيه "ولا بد أن أقول؟" فقال له "قل" فقال "إذن لا يجب عليهم ما طلب منهم ولا تلزمهم عقوبة في توقفهم". فاستشاط رضي الله عنه غضبا وقال له "تقول هذا في الجهاد" فقال "نعم" فقال له "أما تدري أي إذا عينت أحدا تعين عليه"، فقال له "إن الله عز وجل قد استرعاك رعية وجعلك وكيفا على من استرعاك عليهم، وللمسلمين عليك حق كما لك عليهم، وهل هذه البيوت بيوت الأموال التي تجمعونها والجبايات التي تجبونها إلا مرصدة لما يحتاج إليه المسلمون حتى إذا فنيت بيوت الأموال وفعلت ما فعل من أنت تقتدي به الفاروق رضي الله عنه، حين كنس بيت المال وصلى فيه، ثم يكون لهم

نظر غير هذا، وحينئذ يوظف عليهم بحسب القدرة وما تدعو إليه الضرورة... (ابن مرزوق، م. 2011: 161 - 162)، يستشف من هذا الكلام أن الفقيه أبو زيد بن الإمام أبدي نصحا خالصا للسلطان أبو الحسن المريني، معرضا نفسه لغضب السلطان حتى بلغ غايته وجعل أبا الحسن يجسد نصيحته ويقبلها ويعمل بها، كما قدر جراءة ابن الإمام في بذل النصيحة الخالصة وتذكيره إياه بالحق والعدل بين رعيته. وكذلك في المواقف الحرجة كانت النصيحة مجدية وفعالة لاستنهاض من ذلك ما قاله ابن مرزوق: "...وحدثني رضي الله عنه (أي السلطان أبو الحسن) قال: "كنت أجد في نفسي ما أجد وأكابد من مرارة الصبر ما أكابد حتى وصل فقهاء فاس" قال: "فلما دخل علي الفقيه عبد النور تلا بعد الاستعاذة "وَكَايْنِ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلِ مَعَهُ رِيْسُونِ كَثِيْرٌ فَمَا وَهَوَا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَثَرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ (146) وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (147) آل عمران، قال: "فذهب من نفسي ما كنت أجده، لما وصل الفقيه أبو زيد بن الإمام زادني سلوة هذا كله" ولم يظهر عليه رضي الله عنه أثر حزن ودليل كرب (نفعه الله)" (ابن مرزوق، م. 2011: 225)، وعليه يتبين لنا أن أسلوب النصح كان مجديا من خلال النصائح التي أوردناها، ذلك أن العلماء والفقهاء آثروا اتخاذ هذا الأسلوب في التغيير لأن نتائجه أكثر نجاعة وفعالية، وهذا ما رأيناه في النصائح التي بذلها هؤلاء العلماء والفقهاء لسلطين بني مرين حتى أتت أكلها.

-وعظ الفقهاء للسلطين المرينيين: الوعظ هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب (الجرجاني، ع. 176)، من خلال المضامين التي يحتويها الوعظ ويتطرق إليها، لذا فإن الفقهاء هم الأكثر قدرة على الوعظ، بحكم إطلاعهم الواسع على أمور الدين وقضايا العامة فهم عقد الوساطة بين الحكام والمحكومين، ناهيك عن ذلك لا يخشون في الحق لومة لائم، كما يحتاج من يعظ السلطان إلى حجة دامغة تؤثر في نفس السلطان، وإلى رباطة جأش وثبات كبيرين حتى يأتي

الوعظ أكله ويرضخ السلطان للحق ويعمل به، والفقهاء في العصر المريني بذلوا وسعهم في سبيل وعظ السلاطين المرينيين والأخذ بأيديهم لما فيه صالح الرعية والبلاد. و حقيق بنا أن نذكر المواعظ التي أبداها العلماء لبعض السلاطين المرينيين، من ذلك ما حدث عند دخول السلطان أبي الحسن المريني إلى تلمسان إذ لما... انطلقت أيدي النهب على البلد فلحقت الكثير من أهله معرات في أموالهم وحرهمهم، وخلص السلطان إلى المسجد الجامع مع لمة من خواصه وحاشيته، واستدعى شيوخ الفتيا بالبلد أبو زيد وأبو موسى ابنا الإمام، وفاء بحق العلم وأهله، فخلصوا إليه بعد الجهد ووعظوه وذكروه بما نال الناس من النهب فركب لذلك بنفسه وسكن وأوزع جنوده وأشياعه من الرعية وقبض أيديهم عن الفساد وعاد إلى معسكره بالبلد الجديد..." (ابن خلدون، ع. 2000: 341)، لقد قبل السلطان أبو الحسن وعظ ابني الإمام اللذين ذكراه بما حدث للناس من الضرر والنهب، فعمل من فوره على رفع الضرر ورد الأمر إلى نصابه، لا لشيء إلا لتعظيمه للفقهاء وإصغائه لمواعظهم.

وكان هذا ديدن الفقهاء كل مرة لا يفوتون الفرصة لوعظ السلاطين إذا جد طارئ يستحق ذلك، فقد ذكر ابن مرزوق قضية تزيين مسجد العباد بتلمسان وما جرى من حوار بين السلطان أبو الحسن المريني والفقهاء ابنا الإمام والفقهاء ابن مرزوق وقد أنكر ابني الإمام مبالغة السلطان أبو الحسن في تميمق وتزويق جامع العباد (ابن مرزوق، م. 2011: 288)، واعتبرا هذا العمل بدعة، وقد حاول ابن مرزوق الدفاع عن عمل السلطان ولكنهما أفحماه إذ... "طال في ذلك البحث إلى أن سلمت لأنهما رضي الله عنهما إعتلا بإشغال المصلين، فلم أجد عنه مندوحة..." (ابن مرزوق، م. 2011: 288) وفي الأخير اقتنع أبو الحسن بوعظ ابني الإمام حيث قال: "...يزال ما دون هذا الخط (الذي هو مظنة إشغال المصلين) ويكف عن رقم الباقي من الجامع فما لنا بالبدع حاجة..." (ابن مرزوق، م. 2011: 288)، وأيضا ما جرى في مجلس السلطان أبي عنان فارس للفقهاء أبو عبد الله المقري وأبرز لنا مدى قوة شخصيته وقدرته على الوعظ عندما "كان يحضر مجلس السلطان أبي عنان

لبث العلم وكان مزوار الشرفاء بفاس إذا دخل مجلس السلطان قام له السلطان وجميع من في مجلسه إجلالا له إلا الشيخ المقرئ فلا يقوم معهم فأحس المزوار من ذلك وشكاه للسلطان فقال له السلطان: هذا رجل وارد علينا نتركه على حاله حتى ينصرف، فدخل المزوار يوما له السلطان وغيره على العادة، فنظر المزوار إلى المقرئ فقال له: أيها الفقيه مالك لا تقوم كما يفعل نصره، وأهل مجلسه إكراما لجدي وشرقي، ومن أنت حتى لا تقوم لي، فنظر إليه المقرئ فقال له: أما شرقي فمحقق بالعلم الذي أنا أبته ولا يرتاب فيه أحد، وأما شرفك فمظنون، ومن لنا بصحبته منذ أزيد من سبع مائة، ولو قطعنا بشرفك لأقمنا هذا من هنا وأشار للسلطان أبي عنان، وأجلسناك مجلسه فسكت المزوار..." (الحفناوي، 507)، فقد أبانت هذه على مدى مكانة الفقيه المقرئ الجد وقوة تأثيره على السلطان ووعظه لذلك المزوار المدعي لشرف النسب، وهذا الوعظ في حقيقته وعظ للسلطان أبي عنان وتذكيره له بمنزلة العلماء في قلوب الناس، وأن العلم هو الذي يرفع صاحبه ويزده شرفا على شرف، وعلى أية حال فإن العلماء أعطوا بعدا كبيرا للوعظ إذ يدخل ضمن مشاركتهم في توجيه السلطة وتوجيهها، من أجل تحقيق المصلحة العليا المتمثلة في خدمة الدين الإسلامي ونشر العلم وإصلاح الناس (ولد خسال، س.2008: 74)، فالوعظ أبلغ في الرأي وأحزم في السياسة والتدبير وينبئ عن استطاعة العلماء على قيادة الدولة إذا كان السلطان ضعيف الرأي غير قادر على إدارتها، حيث يقول الشوكاني "ولا يخفى على ذي عقل أنه لو امتنع أهل العلم والفضل والدين عن مداخلة الملوك لتعطلت الشريعة المطهرة لعدم وجود من يقوم بها وتبدلت المملكة الإسلامية والمملكة الجاهلية في الأحكام الشرعية من ديانة ومعاملة... ولا سيما الملوك الذين لا يفعلون ذلك إلا مخافة على ملكهم أن يسلب، وعلى دولتهم أن تذهب، وعلى أموالهم أن تنهب، وعلى حرمتهم أن تنتهك، وعلى عزهم أن يذل، ووجدوا أعظم السبيل إلى التخلص من أكثر أحكام الإسلام قائلين: جهلنا لم نجد من يعلمنا، لم نلق من يبصرنا فرعنا العار قوة الدين، وهرب منا العلماء العاملون..." (الشوكاني، م.2004: 74)، وهذا الأمر استقر في نفوس

السلاطين الذين كان أكثرهم بعيدا عن أحكام الشريعة، لذا استعملوا الفقهاء يتحكمون بهم في غالب الأحيان، ولكن العصر المريني شهد عددا من الفقهاء ذوي الشخصيات القوية الذين اتخذوا سبيل الوعظ طريقا للتسيير الحسن لأمر الدولة ووظائفها وخططها ودواوينها، وكانوا دائما يقفون بالمرصاد لتجاوز السلطين عليهم، حيث قال العالم الفقيه أبو عبد الله الشريف التلمساني صراحة للسلطان المريني أبي عنان "...أما تقريبيك إياي فقد أضرتني أكثر مما نفعني..." (ابن مريم، م، 176).

من خلال ما سبق يتضح أن مجالات مشاركة الفقهاء في الحياة السياسية في العصر المريني من خلال النصح والوعظ، كانت -أي مشاركتهم - أكثر فعالية ونجاعة وعظيمة الأثر على تطور واقع المنطقة، فمخالطة السلطين ليس أمرا سهلا بل إن جل الفقهاء يفضل عدم مخالطتهم حتى لا يتم احتواؤه من قبلهم، ومن هذا المنطلق أضحى الواجب عليهم تقديم النصح والوعظ للسلطين فيما فيه صلاح الإسلام والمسلمين مهما كلفهم ذلك من ثمن، وقد رأينا نماذج من بعض نصح الفقهاء ووعظهم لسلطين بني مرين، هؤلاء الذين أخذوا بنصح ووعظ الفقهاء لهم بكل قناعة وفرح، كما عملوا على تطبيقها بحذافيرها سعيا وراء المصلحة العامة.

5 -اهتمام الفقهاء بأمر السلطين المرينيين: سعى الفقهاء من جانبهم إلى الاهتمام بأمر سلطين بني مرين والقيام بأحوالهم بحيث "...تعددت أغراض السلطة من استقطاب الفقهاء إلى حضرتها، فمنهم من اهتم بتعليم السلطان ومنهم من أصدر فتاوى ساهمت في شرعنة سلوكه، ومنهم من كان موضع سر السلطان ونجيه في خلوته، وبالإضافة إلى هؤلاء جميعا قام بعض الفقهاء بأدوار داخل البلاط المريني تمثلت في القيام بأمر العائلة السلطانية لحظة غياب السلطان.." (بوزيدي، أ، 2008: 99)، وهذا ضمن النسق العام الذي طبع علاقة الفقهاء بالسلطة المرينية، إذ أن الإشراف على أمور سلطين بني مرين كان من الأهمية بمكان، فكان رهط من الفقهاء يرى أن هذا الأمر يكفل لهم الاطلاع

عن كذب على أمور السلطان ويكون بمقدرتهم تحسين السيئ من أفعاله متى استطاعوا إلى ذلك سبيلا، فقبول أغلبهم بالأمر الواقع يتم عن بعد نظر كبير واستشراف حقيقي تمهيدا للتحكم في السلطة وفرض السلطان المناسب، وفي السياق ذاته يعد الفقيهان الكاتبان عبد المهيم الحضرمي وابن رضوان المالقي أنموذجين بارزين، فالأول تخلى عن عائلة السلطان أبي الحسن في أشد الفترات حلكة وعندما تعرض للحصار بعد واقعة القيروان (بوزيدي، أ. 2008: 99)، واضطر إلى الاختفاء "خشية أنه يصاب معهم بمكروه..." (ابن خلدون، ع. 2007: 50)، وكان يقتضي على ابن عبد المهيم الوقوف مع السلطان وعائلته في هذه المحنة، ولكنه أثر طلب السلامة على تجشم الصعاب، مما جعل السلطان أبا الحسن لا يتساهل معه (بوزيدي، أ. 2008: 99) أبدا في هذا الأمر، فلما "...انجلت تلك الغيابة، وخرج السلطان من القيروان إلى سوسة...أعرض عن عبد المهيم لما سخط غيبته عن قومه بالقصبة، وجعل العلامة لأبي الفضل ابن الرئيس عبد الله بن أبي مدين، وقد كانت مقصورة من قبل على هذا البيت، وأقام عبد المهيم عطلا من العمل مدة أشهر.." (ابن خلدون، ع. 2007: 50)، مما ينبئ لنا أن مسألة الولاء للسلطان المريني حساسة للغاية ولا يمكن التهاون في شأنها أبدا، حتى وإن تعلق الأمر بعلماء تمانوا في خدمتهم كالحضرمي (بوزيدي، أ. 2008: 99). أما ابن رضوان المالقي فقد كان متفانيا في خدمة السلطان المريني أبي الحسن والثبات معه وتجشم المهالك والصبر عن المحن عندما حصر السلطان في القيروان بحيث "...كان السلطان قد خلف ابن رضوان هذا بتونس في بعض خدمه فجلى عند الحصار فيما عرض لهم من المكاتبات وتولى كبير ذكر فقام فيه أحسن قيام..." (ابن خلدون، ع. 2004: 51)، فلا غرو أن أبا الحسن المريني لما بلغ القيروان، والتقى بإبن رضوان المالقي فكافأه على فعله (بوزيدي، أ. 2008: 100)، بالرفع من قدره وتقريبه وثقته واستعماله في الأمور العظيمة (ابن خلدون، ع. 2004: 53)، مما يدفعنا للقول بأن ارتقاء العلماء في وظائف الدولة

وخططها وفي العطايا متوقف على مدى ولائه للسلطة (بوزيدي، أ. 2008: 100)، كما نسوق مثالا آخر لفضيه أفنى حياته في خدمة السلطنة المرينية سواء السلاطين أو العائلة، وهو أبو عبد الله محمد بن مرزوق الخطيب الذي خدم أبا عنان ورعى أمه (بوزيدي، أ. 2008: 100)، بعد أن استخلصه إلى مجلسه وقربه منه ورفع من مكانته (ابن خلدون، ع. 2004: 60)، ولكن ابن مرزوق تعرض لمحنة كبيرة بعد فشله في إنجاز إحدى المهمات التي أسندت إليه وهي خطبة ابنة السلطان الحفصي أبي يحيى، إذ "...بعثه إلى تونس عام ملكها سنة ثمان وخمسين، ليخطب له ابنة السلطان أبي يحيى، فردت تلك الخطبة واختفت بتونس ووشي إلى السلطان أبي عنان أنه كان مطلعاً على مكانها، فسخطه لذلك..." (ابن خلدون، ع. 2007: 60)، مما جعل السلطان أبا عنان يوعز باعتقال ابن مرزوق، حيث أوماً بذلك ليحيى بن شعيب مقدم الجنادرية، الذي لقي ابن مرزوق بتسالة فأمسك به وقيده وأحضره للسلطان أبي عنان فقرعه وحبس مدة (ابن خلدون، ع. 2004: 60).

خاتمة:

من خلال ما سبق يمكن القول:

- كان جوهر العلاقة بين الفقهاء والسلطة المرينية، هو مدى إقبالهم على تولي مناصب الدولة، والمشاركة فيها، سواء الخطط الدينية أو الخطط السلطانية، فصنف رفض المشاركة نهائياً، وآخر اعتزل بعد أن تولى عدداً من المناصب، أما أكثرهم فقد قبل المشاركة في الحياة السياسية تدفعه في ذلك الرغبة للتغيير، وخدمة المصلحة العامة، والتأثير على السلطة من خلال إشرافه على خطة من خطط الدولة الهامة، لذا تم رصد عدد مهم من العلماء الذين تولوا إمامة الصلوات، والخطابة، والقضاء، والحسبة، والمظالم، والسفارة، والكتابة.

- اعتبر الفقهاء أن نصح السلاطين ووعظهم، كفيل بردهم إلى جادة الصواب، مدركين نجاعة هذا الأسلوب، حيث تعاملوا مع كثير من المسائل والقضايا التي شهدتها العصر المريني، بكل رجاحة ورباطة جأش وبعد نظر، فاستعملوا اللين في

موضع اللين، والشدة في موضع الشدة، ولم يذخروا وسعا في سبيل ذلك، كما لم تأخذهم في الحق لومة لائم، بل سعوا لدرء المفسدة قبل وقوعها، ما استطاعوا لذلك. كما اعتنى الكثير منهم بشأن العائلة السلطانية المرينية، كتعليم أفرادها، ومرافقتها في حلها وترحالها، والإشراف على أمور الخطبة والزواج، وحماتها في وقت المحن.

وأخيرا تبوأ فقهاء العصر المريني مثل غيرهم من الفقهاء المسلمين، مكان الصدارة من تاريخ الإنسانية كلها، لما أحرزوا من تقدم في مجال العلوم تقدما رائعا، وحققوا أعظم انتصاراتهم، وبذلوا جهودا مضية أثمرت نماء، وتجديدا وعطاء، مما يبين حاجة الإنسانية إلى الإسلام، وخسارة البشرية بانحطاط المسلمين، وحاجة الحضارة الحديثة لعودة الإسلام بمنظومته العقدية والقيمية، ومشروعه الإنساني اللاعنصري، وإمكانات البعث الحضاري الموجود لدى المسلمين.

قائمة المصادر والمراجع:

-القرآن الكريم.

- 1 - ابن الأزرق محمد، 2011. بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق علي سامي النشار، الجزء الأول، ط1، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- 2 - البرزلي أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي، 2002م، فتاوى البرزلي جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، تقديم وتحقيق الأستاذ الدكتور محمد الحبيب الهيلة، الجزء الأول، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 3 - الجرجاني الشريف علي بن محمد بن علي، 1425هـ - 2005م/1426هـ، كتاب التعريفات، ط1، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 4 - ابن جزلي محمد بن أحمد الغرناطي، 1433هـ/2012م. القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتبنيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، تحقيق عبد الكريم الفضيلي، ط1، صيدا - بيروت، المكتبة العصرية.

- 5 - ابن الجوزي أبو الفرج جمال الدين بن عبد الرحمان بن علي بن محمد ، د.ت. صيد الخاطر ، الإسكندرية ، دار ابن خلدون.
- 6 - ابن خلدون عبد الرحمان ، 1421هـ/2001م. تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر ، . ضبطه الأستاذ خليل شحادة وراجعته الدكتور سهيل زكار ، الجزء السابع ، ط2 ، بيروت ، دار الفكر.
- 7 - (_____ ، _____) ، 1425هـ/2004م. المقدمة ، طبعة جديدة منقحة ، بيروت ، دار الشرق العربي.
- 8 - (_____ ، _____) ، 2004م. التعريف بابن خلدون ورحلته غربا وشرقا ، عارضه بأصوله وعلق حواشيه: محمد بن تاويت الطنجي ، ط1 ، بيروت ، دار الكتب العلمية.
- 9 - ابن خلدون يحيى ، بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد ، 1400هـ/1980م. تحقيق الدكتور عبد الحميد حاجيات ، الجزء الأول ، ط1 ، الجزائر ، المكتبة الوطنية.
- 10 - الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر ، 1983م. مختار الصحاح ، الكويت ، دار الرسالة.
- 11 - التبتكي أحمد بابا ، 1398هـ/1989م. نيل الابتهاج بتطريز الديقاج ، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة ، وضع هوامشه وفهارسه طلاب من كلية الدعوة الإسلامية ، جزآن ، ط1 ، طرابلس ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية.
- 12 - الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى ، 1401هـ/1981م. المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، خرجة جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، ط1 ، الرباط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي.
- 13 - النباهي أبو الحسن علي بن عبد الله ، 1400هـ/1980م. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا " تاريخ قضاة الأندلس " ، بيروت ، دار الآفاق الجديدة.

- 14 - الماوردي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب، 1427هـ/2006م. الأحكام السلطانية، تحقيق أحمد جاد، القاهرة، دار الحديث.
- 15 - المجاري محمد، برنامج المجاري، 1982م. تحقيق محمد أبو الأجنان، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 16 - ابن مرزوق محمد، 2011م. المسند الصحيح في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن، دراسة وتحقيق الدكتورة ماريّا خيسوس بيغيرا، تقديم محمود آغا بوعباد، طبعة خاصة، الجزائر، موفم للنشر.
- 17 - (____، ____)، المناقب المرزوقية، 1429هـ/2008م. دراسة وتحقيق سلوى الزاهري، الجزء الثاني، ط1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية.
- 18 - المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد، دت. القواعد، تحقيق ودراسة أحمد بن عبد الله بن حميد، الجزء الثاني، مكة المكرمة، مركز إحياء التراث الإسلامي.
- 19 - ابن منظور محمد بن مكرم، 1408هـ/1988م. لسان العرب المحيط، تقديم عبد الله العلايل، وبناء يوسف خياط، المجلد الرابع، دار الجيل.
- 20 - ابن فرحون إبراهيم نور الدين، 1417هـ/1997م. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، دراسة وتحقيق مأمون بن محي الدين الجناة، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 21 - القلقشندي أبو العباس أحمد، 1334هـ/1916م. صبح الأعشى، القاهرة، المطبعة الأميرية.
- 22 - الحريري محمد عيسى، 1987م. تاريخ المغرب الإسلامي والأندلس في العصر المريني (610هـ/1213م - 869هـ/1465م)، ط2، دبي، دار القلم.
- 23 - الخطيب مصطفى عبد الكريم، 1416هـ/1996م. معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، بيروت، ط1، مؤسسة الرسالة.
- 24 - خطيف صابرة، 1432هـ/2011م. فقهاء تلمسان والسلطة

- الزبانية، ط1، الجزائر، جسور للنشر والتوزيع.
- 25 - يعيون سهى، 1429هـ/2008م. إسهام العلماء المسلمين في العلوم في الأندلس (عصر ملوك الطوائف) ف422 - 479هـ/1031م - 1086م، ط1، بيروت، دار المعرفة.
- 26 - الترغزي عبد الله المرابط، 1420هـ/1999م. فهارس علماء المغرب منذ النشأة إلى نهاية القرن الثاني عشر للهجرة، منهجيتها - تطورها - قيمتها، ط1، تطوان، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة عبد الملك السعدي.
- 27 - عبد الحكيم عبد الحق سيف الدين، 2008م - 2009م. العلماء والسلطة (دراسة عن دور العلماء في الحياة السياسية والاقتصادية في العصر العباسي الأول)، القاهرة، دار الهناء للتجليد الفني.
- 28 - بن خيرة نجيب، 2003م - 2004م. الحياة العلمية في الدويلات الإسلامية بالمشرق (خراسان وبلاد ما وراء النهر) بين القرنين الثالث والخامس الهجريين 205هـ - 432هـ/820م - 1040م، رسالة دكتوراه الدولة غير منشورة لنيل درجة دكتوراه الدولة في التاريخ الإسلامي، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر، الجزائر.
- 29 - البدنة خلود، 1425هـ. الأسر العلمية في مكة المكرمة وأثرها على الحياة العلمية والعملية خلال العصر المملوكي (648هـ - 923هـ/1250م - 1517م)، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 30 - بوزيدي أحمد، 1428هـ - 1429هـ/2007م - 2008م. العلماء والسلطة والمجتمع بالمغرب المريني، رسالة دكتوراه غير منشورة، لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس، المملكة المغربية.
- 31 - بوشقيف محمد، 1431هـ - 1432هـ/2010م - 2011م. تطور العلوم

- بالمغرب الأوسط خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين (14م -15م)، رسالة
دكتوراه غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الوسيط، قسم التاريخ
وعلم الآثار، جامعة تلمسان.
- 32 - سندس زيدان خلف، 1425هـ/2004م. البعثات العلمية في العصر
العباسي (132هـ - 400هـ/749م - 1090م)، رسالة ماجستير غير منشورة، لنيل
درجة الماجستير في التاريخ الإسلامي، كلية التربية جامعة بغداد، العراق.
- 33 - مال الله نضال مؤيد عزيز الأعرجي، صفر 1425هـ/نيسان 2004م. الدولة
المرينية على عهد السلطان يوسف بن يعقوب (685هـ - 706هـ/1286م -
1306م) دراسة سياسية حضارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ
الإسلامي، كلية التربية، جامعة الموصل.
- 34 - سكاكومريم، 1432هـ - 1433هـ/2011م - 2012م. مكانة علماء
تلمسان في المجالس السلطانية المرينية بفاس ما بين القرنين الثامن والتاسع
الهجريين (14م -15م)، رسالة ماجستير غير منشورة، لنيل شهادة الماجستير في
تاريخ المغرب الإسلامي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، الجزائر.

